المصطلح الصّرفي وصلته بالمباحث اللغوية الأخرى
في كتاب (التكملة) لأبي علي الفارسي

بويش نورية
جامعة وهران 1 أحمد بن بلة/ الجزائر
bouichnouria@hotmail.com
إشراف أ.د درار مكي

تاريخ استلام المقال: .2017/02/07
تاريخ التحكيم: 2017/03/13

Term of Conjugation and its relation with the other linguistics research in book (EL TAKMILA) for Abou Ali El Farissi

BOUICHE Nouria
University of AHMED BEN BELLA–ORAN 1
bouichnouria@hotmail.com

Thesis Director: Pr. DERRAR Mekki

Received: .07/02/2017
Revised: 13/03/2017

المصطلح الصرفي وصلته بالمباحث اللغوية الأخرى في كتاب (التكملة) لأبي علي الفارسي

بويش نورية
جامعة وهران 1 أحمد بن بلة/ الجزائر
bouichnouria@hotmail.com

ملخص

نشأ النحو على يد ثلة مجتهدة من علماء هذه الأمة من المهتمين بضوابط اللغة و معاييرها، من المشارقة و المغاربة، الذين تركوا تراثا ضخما، عجزت عن استيعابه مجلدات لمّا ينفض عن بعضها الغبار بعد . من بين هؤلاء الفارسي أحد من درسوا التصريف مستقلا عن النحو دراسة جادة وهادفة، فقد كتب الإيضاح العضدي خصص الجزء الأول منه للنحو، وفرّغ الجزء الثاني للتصريف سماه (التكملة)، وهو كتاب تصريفي محض.

الكلمات المفتاحية: التصريف – التكملة – المنهج – علم الصرف – علم النحو – اللغة – التراث.

Term of Conjugation and its relation with the other linguistics research in book (EL TAKMILA) for Abou Ali El Farissi

BOUICHE Nouria
University of AHMED BEN BELLA–ORAN 1
bouichnouria@hotmail.com

Abstract

The grammar was created by an industrious elite of scholars of this nation who are interested in the language controls and standards of the Moroccans and the Moroccans, who left a huge heritage, unable to absorb volumes for some of the dust, Among theseEL FARISSI one of the studied the science of Morphology independent of grammar purposeful study, has written EL IDAH EL AADADI was devoted to the first part of the Grammar; and the second part of the Morphology called (EL TAKMILA),

Key words: The Conjugation – el takmila – The Approach – The Morpholohy – The Grammar – The Language – The Heritage.

على سبيل التمهيد:

موضوع التصريف من أهم فروع الدراسة اللغوية في النحو العربي قديما وحديثا. بل هو المحك الحقيقي لعبقرية الدارس اللغوي وما تمتاز به طرائقه الدراسية من فطنة واقتدار على الوصول إلى ضبط القاعدة اللغوية والحكم النحوي المنشود.

حيث إنه من غير المعقول أن يضع لغوي حكما تنظيميا وهو يجهل هذا المنحى المعرفي من الدرس اللغوي الخصب؛ فقد مر علينا أن التصريف وسط بين فرعين آخرين هما الأصوات والتراكيب، وهما أمران نشآ عند القراء قبل اللغويين. بل عند القراء اللغويين من أمثال أبي عمر بن العلاء، والكسائي، ومن نهج نهجهم و سلك سبيلهم في تأصيل وجهة النظر الصحيحة للقراءات القرآنية؛ التي كانت سببا حقيقيا لتناول اللغة من هذه الزوايا الثلاث : الصوت، والمبنى، والتراكيب.

وقد تبين لنا من خلال تصفحنا لكتب اللغويين الأئمة من أمثال (سيبويه، الفارسي، ابن جني) أن بحث التصريف لم يكن بمعزل عن شقيقيه الأصوات والتراكيب، بل كان الجميع موضوعا واحدا إلى زمن وعهد قريب من عهد الفارسي. وقد اظهر التتبع التاريخي لهذا الفرع من الدرس اللغوي، أن ربطه بشخص معين أو زمن محدد هو ضرب من التخمين ليس إلا؛ لأن اللغويين الأوائل كانوا يعرفون هذا، ويذكرونه في كتبهم، ويناقشونه على صفحات مؤلفاتهم وقد افرده جماعة منهم بتأليف خاص منهم: المازني(ت184ه) وكذا المبرد(ت285ه) ومنهم ابن كيسان (ت295ه) والرماني (ت384) والفارسي (ت377ه)، ومن الصعب أن تنسب الأولية المطلقة للفارسي أو أحد معاصريه. فقد تعاقب على التأليف في فن التصريف مستقلا مؤلفون ودارسون على هذا النحو الذي ذكرناه آنفا.

ولعل التكملة مؤلف من المؤلفات الهامة التي تناولت التصريف مستقلا كما أن ما انتهى إليه الفارسي• من فصل موضوع التصريف؛ إنما بناه على ملاحظات الأمير (عضد الدولة) الذي عاب على الفارسي بساطة مؤلفه الإيضاح حين قال (مازدت على ما أعرف شيئا). [1]

كما أنه لا شك في أن الفارسي استنبط منهجه وأسلوب معالجته اعتمادا على بحوث من سبقه من الأئمة اللغويين القدماء و معاصريه، حيث لا يعقل أن يأتي الأمر من العدم. وعلى الرغم من ذلك فإن الذي يهمنا هاهنا من كل هذا أن التكملة عالج موضوعات تصريفية كانت مألوفة عند معاصريه حتى جاءت عناصر كتابه متقاربة- أو تكاد تكون كذلك – مع عناصر كتب أخرى، بل إن عناوين البحوث و أسماءها متشابهة مع عناوين الكتب الأخرى. وقد أحصيت عناصر التشابه في كتب أئمة اللغة الثلاث : (الكتب لسيبويه، والتكملة للفارسي، والمنصف لابن جني)؛ ومن عناصر التشابه المشار إليها عندهم العناوين الآتية:

1- التقاء الساكنين
2- همزة الوصل
3- قواعد الوقف
4- التثنية

5- الجمع
6- التذكي والتأنيث
7- النسب
8- التصغير
9- الترخيم
10- حروف الزيادة
11- القلب
12- الإبدال
13- الإدغام

إنه ليس فيما نتصفح من مراجع ما يجزم بأولية إفراد التصريف بمؤلف خاص، ولا نملك من النصوص ما يعتمد عليه في نسبة ذلك إلى دارس بعينه وكل ما نعرفه أن التصريف اسم لكتب عرفها الدارسون تنسب إلى لغويين كانوا قبل الفارسي أو في عصره، أو بعد زمنه بقليل، منها كتاب التصريف للمازني (ت148هـ)، والتصريف للمبرد (ت285هـ)، والتصريف لابن كيسان (ت295هـ)، والتصريف للرماني (ت384هـ)، والتكملة للفارسي (ت377هـ)، والمنصف لابن جني (ت392هـ)، وهو شرح لكتاب المازني .

كما أن ابن جني كتب في هذه الفترة التصريف الملوكي، والشافية في التصريف لابن الحاجب (ت646هـ)، واللامية لابن مالك (ت672هـ)، أما أن يجزم دارس بأولية ذلك أو يقطع بنسبة البداية لواحد من هؤلاء فذلك ضرب من التخمين و القطع يحتاج إلى سند سليم.

وعلى الرغم من ذلك فان الموضوع كان متداولا ومألوفا ومقررا في كتب وكتابات الغويين من أمثال: سيبويه صاحب الكتاب، وخلف الأحمر الذي كتب (مقدمة في النحو)، والمبرد صاحب المقتضب، والزجاجي صاحب كتاب الجمل في النحو، وأبي جعفر المنصور النحاس صاحب (التفاحة في النحو) والفارسي صاحب الإيضاح العضدي بفرعيه، وابن جني الذي كتب اللمع، والخصائص، و المنصف. [2] كلها كتب في تناولت التصريف تعريفا وتقديما وقبل الولوج في متن التكملة وجب التعريج بنبذة عن حياة المؤلف.

1) قراءة في متن الكتاب:

أ) المحتوى العلمي:

افتتح الفارسي كتابه التكملة بخطبة بدأها بالبسملة و الحمدلة و أثنى فيها على الله بما هو أهل له، وصلى على النبي محمد صلى الله عليه وسلم، ثم دعا للملك عضد الدولة الذي وصفه بالعادل؛ ثم عرّف بالفن الذي أقدم على التأليف فيه، وحصر عناصر الموضوع التي عالجها من خلاله فكانت على النحو الآتي: التثنية، الجمع، النسب، إضافة الاسم المعتل إلى ياء المتكلم تحقيق الهمزة، المقصور و الممدود، العدد، التأنيث و التذكير، جمع التكسير، التصغير، الإمالة، المصادر وما اشتق منها من أسماء الفاعلين والمفعولين وغيرها، التصريف، و الإدغام.

وقد عقد بابا قبل هذا تعريفا مدخليا، موازنا فيه بين التغير الناتج عن تغير العوامل و التغيير الذي يلحق أواخر الكلم من غير أن تختلف العوامل. وهو تغيير يحدث بتحريك ساكن أو إسكان متحرك، أو إبدال حرف من حرف، أو زيادة أو نقصان، وهي ضروب من الخلاف في الأواخر وإن كانت تشبه المعرب؛ في أنه تغيير يلحق الكلمة فليس بإعراب لأنها غير حادثة عن اختلاف العوامل. أما التغير الذي يلحق أنفس الكلم و ذواتها فنحو: التثنية وما الحق بها مما عرضه المؤلف في مؤلفه التكملة.

لقد اتبع الفارسي منطقا أجراه في عرض المحتوى العلمي لمؤلفه (التكملة) والمنطق الإجرائي الذي التزم به حسب اعتقادي و بناء على تفحص المحتوى المذكور ينطلق:

أولا: من فكرة الأصل و الفرع.

ثانيا: الترتيب الألف بائي.

ثالثا: فكرة البداية، والوسط و النهاية.(وهو ما سأقف عنده في منهجيته.) فقد تصور – على ما يبدو – أن الإفراد أصل للتثنية و الجمع. و أن التثنية والجمع نسبة إلى فرع من الفرعين في الفن المعالج، ولذلك رتب النسب بعد التثنية والجمع. كما أن النسبة تقريب للبعيد و تحديد له، وأن الإضافة إلى ياء المتكلم تقريب و تعريف فجاءت الموضوعات معروضة على هذا النحو: التثنية- الجمع- النسب- إضافة الاسم المعتل إلى ياء المتكلم.

كما تصور أن الحديث يشتمل على همزة غالبا محققة أو مخففة وهنا غير الفارسي منطق معالجته للموضوع تذكر أن الكلام بأوائله، و أن الأول في الهجاء؛ همزة، ومن هنا رتب أبواب مؤلفه ترتيبا آخر يفهم من التتبع. حيث تصور السكون مبدأ للكون، والحركة تخلص من ذلك السكون أو هي استغلال له. ومن هنا راح يعرض موضوعاته على النحو في مثل:

أ-باب حكم التقاء الساكنين، ثم باب الابتداء بالكلام، الذي قال فيه: (كل حرف في أول الكلمة تبتدئ بها من اسم أو فعل أو حرف فهو متحرك ولا يبتدأ بساكن في اللغة العربية). [3] لقد كان الفارسي يتحدث عن الموضوع وكأنه يجيب على سؤال متوقع ومحتمل، وهو هل يُبتدئ بالساكن؟ وما علة المنع؟.

ب-تحدث عن همزة الوصل التي يتخلص بها من النطق بالساكن فقال: (كل حرف احتيج إلى الابتداء به وكان ساكنا اجتلبت له همزة وصل) [4] ثم شرح في هذا الباب أحكام دخول همزة الوصل في الأفعال مثل الأمر، والمضارع الرباعي و أنها دخلت على حرف واحد من حروف المعاني هو لام التعريف نحو (الخليل).

وعلى أفعال ثلاثية مثل: اضرب، اخرج، احشر. كما ذكر أنها تدخل على الثلاثي المزيد: في تسعة مواضع: ثلاثة على وزن واحد؛ وستة على وزن آخر. أما دخولها على الأسماء فقليل ولا تدخل إلا الأسماء التي ليست بمصادر نحو ابن، ابنة، امرؤ، امرأة، اثنان، اثنتان، ابنم، أست، اسم، وتلحق بها ايمن الله، وايم الله. وهي هنا مفتوحة كاللاحقة لام التعريف. [5]

بالإضافة إلى ضروب ومواضيع تناولها الفارسي بالشرح والتحليل والتمثيل على شاكلة ما ذكرنا وهي، الوقف، التثنية...

ب) منهج المؤلَّف:

طرق الفارسي أبواب التصريف المتعارف عليها وعرض مسائلها مسألة مسألة على النحو الذي كان شائعا على عهده عند اللغويين. ويتميز منهجه في عرض تلك المسائل بما يلي:

1-الاعتماد على الآيات القرآنية عند عرض المسألة وأول آية استشهد بها كانت في الباب الثاني من مؤلفه وهي قوله تعالى: " وَ يَخشَى اللهَ و يَتَّقْهِ فأولئك هم الفائزون ".[6]

2-الرجوع إلى أشعار العرب وكلامهم، فقد ذكر أمثلة من كلام العرب من ذلك مثلا استشهاده بالكلام العربي في الباب الأول من مؤلفه. كما استشهد بأشعار العرب، وأول شاهد ذكره لأبي زيد الأنصاري سعيد بن اوس بن ثابت الإمام المشهور النحوي صاحب التصانيف الأدبية و اللغوية و النوادر والغريب.والشاهد الذي رواه عن أبي زيد هو شطر بيت شعري للعذافر الكندي: (قالت سُلَيْمَى اشْتَرْ لنا سَوِيقَا) أين جاء بإسكان الراء من اشتر تخفيفا للضرورة شبه الوصل بالوقف، أو شبه المنفصل بالمتصل.

3-النقل عمن سبقه من اللغويين حيث اعتمد أراء الخليل و سيبويه، والمازني، وبخاصة سيبويه الذي نقل عنه دون مناقشة رأيه فيما اعتمد فيه عليه .

4- التكملة محشو بأمثلة و أنماط تعبيرية مسموعة على عهده ومن ثمة فإن الزعم بإتباعه القياس و تغليبه على السماع لا مبرر له.

5- يرجح القياس على السماع عند التعارض حيث كان المؤلَف يحتوي على أمثلة مما يتداوله اللغويون و الناطقون على عهد الفارسي.

6- اتبع الوضوح وابتعد عن الغموض و الغرابة مما اجبره على التبسيط فلم يكن في مؤلفه ضبابية .

7- عدم نقد آراء الآخرين وقد يكون ذلك تواضعا منه.

8- عدم التزامه بما ذكره من العناصر التي حصرها في الخطبة الافتتاحية فقد قسم التكملة إلى أبواب ذكر تحت كل باب موضوعا من الموضوعات بعضها ذكره في الخطبة وبعضها لم يذكره مثل: حديثه عن التقاء الساكنين، أبنية الأفعال الثلاثية.

فالفارسي لم يحترم الخطة التي عرضها في الخطبة فقدم و أخر وذكر قضية ليعود إليها بعد عرض غيرها؛ فالتثنية مثلا التي رتبها أولا في خطبة الكتاب ذكرها بعد ذكر قضايا أخرى قبلها، كذكره لحكم الساكنين والتقائهما وهمزة الوصل، والوقف، وحين ذكر التثنية أعقبها بذكر الجمع، ثم عاد للتثنية مرة أخرى.

والجمع الذي رتبه ثانيا في الخطبة عرضه بين موضوعي التثنية في بداية المؤلف، ثم عاد إليه ليتحدث عن جمع التكسير وجمع الجمع، وجمع الصفات، وهو اضطراب صعب من مهمة تتبع محتوى المؤلَف العلمي. ورغم هذا يبقى المؤلف من أهم كتب التصريف لوضوحه في عرض فن التصريف ومما زاد من قيمته الاستشهاد بأحكام الآخرين ممن سبقوه .

3) الصرف وقضاياه في كتاب التكملة:

التصريف فرع من فروع الدرس اللغوي, يقف بالدارس على كنه المفردة اللغوية,حيث يحدد للدارس أصول اللفظة, واشتقاقاتها, ويعرفه على المجرد منها والمزيد, كما يبصره بجذورها الأولى, وفروعها, وما طرأ

عليها من حذف, أو زيادة, أو إقحام,أو تبديل, أو إدغام. [7] ذلكم أن الفصاحة لا يمكن أن تتم إلا بسلامة الكلمات التي تتألف منها الجمل وكل تعارض في الأصوات أو خلل في البناء التصريفي يقلل حتما من اثر وفصاحة المفردة , بل يقلل من سلامة بناء الجمل. [8] ليكون التصريف بذلك عنصر ضروري للتراكيب اللغوية التحى إن اختل بناؤها التصريفي خرجت عن الغرض الذي سيقت من اجله, والغاية التي أدمجت بسببها في التركيب.

إن موضوع التصريف ضروري, وعلى الرغم من ذلك, فقد كان الاهتمام به إلى عهد قريب تبعا للاهتمام بالنحو, وبخاصة في مؤلفات القدماء, ولم يفرد التصريف بمؤلف خاص سوى قلة من الدارسين, نحسب أبا علي الحسن ابن احمد الفارسي منهم؛ فقد ألف كتاب التكملة . الجزء الثاني من الإيضاح العضدي . وهو كتاب تصريفي محض, له أهميته وقيمته العلمية.

إن التصريف شقيق النحو, وقرينه, وقسيمه, وإذا كان موضوع النحو هو التركيبية الجمل . فان موضوع التصريف هو الافرادية - اعني الكلمات قبل التركيب – وهو موضوع شريف ينبغي الاعتناء به. لما ينجر عن جهله من اثر (فقد وقع الغلط كثيرا لبعض الفحول الذين يتساهلون في معرفته بمحضر الأمراء فسقطت رتبهم.). [9] وهنا نجد أنفسنا أمام تساؤل منهجي مهم وهو ما المصطلح الذي ينبغي أن يحدد؟ أهو مصطلح الصرف؟ أم مصطلح التصريف؟ أم هما معا؟ .

الحقيقة أنّ النحويين قديما وحديثا استعملوا المصطلحين معا وأطلقوهما على هذا العلم الذي يدرس بنية الكلمة, حيث نقف على مصطلح الصرف في مؤلف , لنقف على مصطلح التصريف في مؤلف آخر, وهما من المصطلحات التي يمكن أن يحل احدها محل الآخر دون خلل, وان ذهب بعض الدارسين إلى أن الصرف انسب من التصريف وأكثر انسجاما لأنه يتماشى ولفظ النحو من حيث الحروف والوزن.

وبين هذا وذاك فإن الفارسي الذي نعرّف به, استعمل مصطلح التصريف, حيث قال: "والضرب الأخير من القسم الأول, وهو التغيير الذي يلحق أنفس الكلم وذواتها, وذلك نحو التثنية, والجمع, الذي على حدها والنسب وإضافة الاسم المعتل إلى ياء المتكلم, وتخفيف الهمزة والمقصور والممدود والعدد والتأنيث والتذكير, وجمع التكسير والتصغير والإمالة والمصادر وما اشتق منها من أسماء الفاعلين والمفعولين وغيرها والتصريف والإدغام وسنذكر ذلك بابا، بابا إن شاء الله".[10] فالفارسي هنا يتحدث عن التغيرات التي تلحق ذات الكلمة والتي لا يمكن تسميتها باسم آخر إلا التصريف لان التغييرات التي تلحق أواخر الكلمة نتيجة تغاير العوامل عليها سماها الإعراب وأشار إلى أنه تناولها في الإيضاح؛ وهاهنا تصريف على حد تعبيره. [11] ويشفع لزعمنا هذا أن مؤلفين من الجيلين القديم والحديث درجوا على إطلاق التسمية ذاتها على مؤلفاتهم؛ والأمر ذاته فعله مجمع اللغة العربية بالقاهرة في القرارات النحوية والتصريفية. [12] وقد درج على التسمية أيضا أ أبو حفص الزموري الذي كتب فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف. [13]

4) صلة المصطلح الصرفي بمباحث الصوت عند الفارسي:

المباحث الصوتية قديما وحديثا هي الدراسة التي تهتم بالصوت اللغوي في جوانبه الفيزيائية والفيزيولوجية, التي تجاوزت حد الظاهرة إلى التصنيف والتقنين عند الباحثين العرب, ولا سيما وأن ذلك يتصل بالقراءات والتجويد, وهما مهمتان عظيمتان في تاريخ المسلمين. ذلكم أن الاهتمام بالصوت لبنة أساس في المعمار اللغوي المرتكز على لغة منطوقة تحتاج إلي ضبط مما انجر عنه قواعد وضوابط لا يمكن التغاضي عنها وما اللغة إلا "أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم".(14)

إنّ القوانين الصوتية ضرورية لتنسجم حروف المفردة اللغوية، لأن العربي تطرب أذنه قبل عقله، ويهز مشاعره ما يسمع من كلام منظوم أو منثور، وقد ذكرنا سابقا أن معيار الفصاحة الكلمة السليمة الأصوات المتباعدة المخارج (لان الأصوات تجري من السمع مجرى الألوان من البصر, ولا شك أن الألوان المتباينة إذا جمعت كانت في النظر أحسن من الألوان المتقاربة, ولهذا كان البياض مع السواد أحسن منه مع الصفرة..

وقد ذكر ابن سنان الخفاجي (أن كلام العرب مؤلف من الكلمات ذات الحروف المتباعدة وأعطى كلمة – هعخع- مثالا علي فساد التركيب وهي كلمة مكونة من حروف حلقية, حرفان مهموسان(هـ,ح) وحرفان مجهوران (ع) مكرر.(15)

وهذه الآراء في الاختيار كلها ذات اثر في الصيغة الصرفية عند تصريف كلمة من الكلمات ,سواء أتعلق الأمر بأول الكلمة, أم بوسطها, أم بآخرها. ولا يعزبن عن بال القارئ أن اختيار السوابق, أو اللواحق, أو المقحمات مرتبطة باختيارات صوتية, ودلالية. فالكلمة- كتب – مكونة من الأصوات (كاف, تاء, باء,) ووزنها الصرفي (فعل) بفتحات متتاليات. للدلالة على التسجيل. فإذا أردت الدلالة على وقوع التسجيل ونوع المسجل لاحقا فأنت مضطر حينئذ, لإضافة صوت آخر للصيغة, لتحقيق ذلك . والصوت المضاف واحد من أصوات - أنيت- ليعرف الدارس أكنت تعني فردا واحدا؟ أم جماعة؟ ذكورا أم إناثا؟ وهو أمر في غاية الدقة والحصر.ولا شك أن ذلك سيكون جليا في تصريف الفعل على النحو الآتي:

في الماضي:

	المتكلم	المخاطب	المخاطبة	الغائب	الغائبة
المفرد	كتبت	كتبت	كتبت	كتب	كتبت
المثنى	كتبنا	كتبتما	كتبتما	كتبا	كتبتا
الجمع	كتبنا	كتبتم	كتبتن	كتبوا	كتبن

في المضارع:

	المتكلم	المخاطب	المخاطبة	الغائب	الغائبة
المفرد	اكتب	تكتب	تكتبين	يكتب	كتبت
المثنى	نكتب	تكتبان	تكتبان	يكتبان	تكتبان
الجمع	نكتب	تكتبون	تكتبن	يكتبون	يكتبن

لقد أضفنا إلى المادة الأصلية (كتب) حروفا, لنتمكن من تنويع الصيغ,على النحو الذي يمكننا من تنويع الدلالات, وكان ذلك ناتجا عن إدماج الأصوات في الصيغ,أو بمعنى آخر كان التمازج بين مبحثين صوتي وتصريفي عاملا مساعدا على تغيير التراكيب الذي نتج عنه تغيير الدلالات, فقد مكننا هذا العمل البسيط من توفيرا شارات,كنا سنحتاج لكلمات قد تستغرق صفحات للتعبير عن الرغبة المنشودة ؛ مما يجعل العلاقة بين المبحثين: الصوتي والتصريفي , علاقة تمكن الدارس من الاختزال, والسرعة, دون إخلال بالمعنى الغوي المقصود. وهذا التمكين يبقى ثابتا عند تنويع الصيغ التصريفية بين الفعل والمصدر وباقي المشتقات الأخرى.

فالفعل (كتب) يحول بعملية شبيهة إلى مصدر أو اسم فاعل أو مفعول وشبه ذلك,من نحو كتابا, كتابة, كاتب، مكتوب, كتّاب ,مكتب, دون أن يتطلب الأمر أكثر من إضافة حرف مما يجعل العلاقة بين الصوت والتصريف علاقة حميمية, ليصبح كل تغيير تصريفي؛ تغيير صوتي بالضرورة.

يتحدث أبو علي الفارسي عن تغيير- وان لم يسمه كذلك . من نحو انقلاب تاء التأنيث هاء عند الوقف فيقول:(هذه العلامة التي تلحق للتأنيث هي تاء انقلبت في الوقف هاء, لتغيير الوقف يدلك على أنها تاء, لحاقها في الفعل نحو ضربت, وهي في الوصل والوقف على حال واحدة. وإنما قلب من قلب في الوقف لان الحروف الموقوف عليها تغيّر كثيرا كإبدالهم الألف من التنوين في: رأيت زيدا. (16)

إنّ اعتمادنا على النص السابق لا يعني مطلقا أن أبا علي الفارسي بحث موضوع الصوت أثناء دراسته للتصريف بقدر ما يعني أن له قدما راسخة في فهم واستيعاب الموضوع – علاقة الصوت بالتصريف – ولا شك أن الرجل تمسك بالمنهج والموضوع وتفرغ كليا للتصريف وإلا لكان المبحث الصوتي عنصرا آخر في التكملة. ومع ذلك كان حديث الرجل عن التصريف لا يخلوا من الحديث عن التغيرات التي تطرأ على بنية الكلمة عند النقل. وهذا النص مؤشر على ما نزعم ,فالتاء يبدل منها الهاء في أكثر اللغات على رأي الفارسي.(17)

يتغير لحرف عند الوقف وبخاصة في القراءات القرآنية من ذلك مثلا: التنوين في كلمة(زيد) من المثال الذي استشهد به وما كان على شاكلته من أمثلة لغوية وعلى هذا المنحى سار الفارسي في تأكيد ورصد التغيرات التصريفية التي ينجر عنها تغيرات صوتية بالضرورة.

إن التصريف دراسة تقنية تهتم بأحوال الكلمة التي تتأهب لتأخذ مكانتها في التركيب اللغوي, والتي ستنقل من وضع إلى وضع آخر قد يكون بعيدا عن وصفها الأصلي من حال الانفراد إلى الجمع, أو إلى التثنية أو من حضور إلى غيبة أو من ماض إلى مستقبل, ومن سياق إلى سياق آخر يتطلبه الوضع الجديد. وعلى التصريف أن يكيف الكلمة مع محيطها المستحدث ولا شك أن ذلك يتطلب عملا صوتيا ضروريا ,والعمل الصوتي هو أن يحل محل الصامت صائت أو العكس, أو أن يدمج بين صامتين صامت أو صائت يجلبه التحويل ويقره الذوق اللغوي ويتطلبه التركيب وينشده التضام .

على هذا الأساس ذهبنا إلى أن المبحثين –الصوتي والتصريفي- يتبادلان التأثر والتأثير حتى ظنهما كثير من القدماء مبحثا واحدا وأنهما فرع آخر من فروع النحو, بل مكملان للنحو؛ ولذلك نجد الخليل, وسيبويه, وابن جني, ومن حذا حذوهم من اللغويين يتدارسون اللغة على هذا المنوال؛ فلا يفصلون بين التصريف, والصوت, والنحو.

وقد تحدث الفارسي في التكملة عن قضايا صرفية من هذا القبيل على الرغم من أنه كتاب تصريفي محض فقال: " إذا التقى ساكنان من كلمتين لم يحل الساكن الأول من أن يكون حرفا صحيحا، أو حرفا معتلا, فان كان الحرف الأول صحيحا حرك بالكسر وذلك قولك: اذهب, اذهب. واضرب, اضرب ".[18]

إن وصف ما يطرأ على بنية الكلمة من تغيير عند التصريف هو وصف صوتي قبل أن يكون وصف تصريفي, وبخاصة عند التثنية أو الجمع, والتذكير أو التأنيث, وإسناد الصيغة للزمان ماضيا أو حاضرا كل ذلك يجبرك على ملاحظة التغيرات الصوتية الناتجة التي تسبق الحوصلة التصريفية اللاحقة . وقد اهتم اللغويون بالتغيرات الصوتية التي اعتبروها مدخلا تمهيديا لعناصر تصريفية, من ذلك مثلا ما فعله سيبويه في الكتاب حين عالج الأصوات قبل الإدغام وقد درج المبرد في المقتضب على ذات المنهج حين تحدث عن الأصوات, ومخارجها قبل أن يتحدث عن الإدغام الذي هو جزء من الدراسة التصريفية دون منازع. وسوف لن نكون بدعا من هؤلاء، ,فقد عمدنا إلى تتبع ما يطرأ على بنية الكلمة – الصيغة – حين يحول الفعل من بناء للفاعل إلى بناء للمفعول. فالفعل (كتب) بفتحات متتالية يصير (كتب) بضم أوله وكسر ثانيه، أو بمعنى آخر استبدال الفتحة بالضمة في الكاف ,وبالكسرة في التاء .

قد يبدوا التغير بسيطا عند التفحص ولكنه أدى إلى تغيير الدلالة، ويمكننا أن نؤكد دون خجل أن الفاعل المعلوم المحدد مع الأول , أصبح غير مدرك مع الثاني. وهو ما نلاحظه في:(كتب الطالب البحث)و(كتب البحث) فالكاتب فئ الأولى محدد الملامح, معروف الهوية, وليس الأمر كذلك في الثانية. وللسبب ذاته نص أبو عثمان بن جني على تباين دلالات الصيغ فقال: (ووجدت أنا من هذا الحديث أشياء كثيرة على سمت ما حداه ومنهاج ما مثلاه ؛ وذلك أنك تجد المصادر الرباعية المضعفة تأتى للتكرير، نحو الزعزعة, والقلقلة والصلصلة, والقعقعة..... [19]

إنّ البناء التصريفي يتميز بديناميكية أعمق ونشاط أوسع, في توظيف الصوت اللغوي . وقد رأ ينا ذلك عند تصريف الفعل (كتب) وعند إسناده للفاعل أو المفعول؛ وما انجر عنه من تغيير في المعنى والمبنى معا.

وقد لمسنا بحق جمالية وذوق ذلك التنوع , وحسّيته, وإيقاعاته مما يرجح وشائج القربى بين المبحثين الصوتي والتصريفي .

ولا نشك ابدأ في قدرة أبى علي الفارسي في إدراك ذلك وتفهمه له وهو العالم المتضلع, والباحث المقتدر, ولا سيما وان موضوع الأصوات شكل دائما ويشكل والى الأبد, هاجسا لغويا لدى الباحثين على اختلاف مشاربهم وتباين اهتماماتهم, فقد كانت الأصوات المادة الأساس لمعرفة ما يتعلق بالقراءات, بل إن التبريرات المختلفة لهذه القراءات مرجعها الأصوات دون خلاف, وهو أمر لن يفوت الفارسي أبدا.

5) صلة المصطلح الصرفي بمباحث النحو عند الفارسي:

ذكرنا في مضمار سابق من بحثنا أن التصريف شقيق النحو وقسيمه، وإذا كان موضوع النحو التركيبية كما أسلفنا . أي الجمل . فإن موضوع التصريف الإفرادية . أي الكلمات قبل التركيب. وإذا كان الأمر كذلك فإن أي دراسة لغوية لا تخلوا أبدا, من حديث عن الكلمات من حيثيات: الأصوات ,والمباني, والتراكيب, والدلالات؛ بل إن تسلسلا منطقيا ينبغي أن يكون على هذا النحو؛ النظر إلى الأصوات المكونة للكلمة, ثم المباني قبل التراكيب. لان الكلمة قد تصلح لتركيب من التراكيب ولكنها لا تصلح لتركيب آخر, ولا تتماشى معه, ولذلك كان اللغويون يفرقون بين الأفعال الثلاثي منها والرباعي, فإذا كان القصد عملا ذاتيا كان الفعل ثلاثيا, أما إن كان الغرض الحديث عن مساعدة الغير على ذلك العمل فإن الفعل يكون رباعيا؛ وهو ما يمكن أن نتبينه بجلاء في نحو قولنا:(فعَل) بفتحات متتالية نصر. ضرب . فتح ... أو(فعِل) بكسر العين . فرح . حسب أو(فعُل) بضم العين كرم . شرف .أو(فعلل) دحرج . زحلق . وهي الأمثلة المتعلقة بالفعل المجرد والتي يظهر من خلالها أن الثلاثى غير الرباعي، بل إنّ الثلاثي وحده يختلف من صيغة لأخرى , وأن(خرج) التي من باب(نصر) لا يمكن أن تكون(خرج)(يخرج) بفتح العين . الراء هنا . ولا يمكن كذلك أن تكون (خرج)(يخرج) بكسر العين . الراء دائما إذ لم ترد الصيغ على هذا النحو في أي نص من نصوص اللغة الفصحى. (نعنى النموذج المحتذى) .

إن الصيغ التصريفية تكاد تكون توقيفية فهي صيغ توظف للدلالة على عمل ذاتي قام به المسند إليه الفعل, والمحصور ذهنيا في مثل(خرج علي) ليكون علي هو الخارج لا غيره, وانه احدث ذلك بنفسه التي برحت المكان حتما. وان المعنى سيختلف إن أصبح التركيب (اخرج علي سعيدا) أي ساعد غيره وعمل على إخراجه من المكان. وقد جاء الاختلاف بين الأمرين من حيث إن(أخرج) هنا رباعي, والذي مضارعه(يخرج) بضم أوله وكسر ما قبل آخره, وهي جوانب حتى الآن تصريفية, ولو عدنا إلى الصيغ التصريفية لوجدنا الفعل (خرج) يتطلب فاعلا فقط, وأنّ الفعل (أخرج) يضيف إلى مطلب الفاعل مفعولا به, فيكون التركيب على هذا الشكل: (خرج علي) و (اخرج علي سعيدا من البيت).

وهنا يتداخل النحو مع التصريف, فيصير الأمر بين فرعين من فروع الدرس اللغوي هما: النحو, والتصريف؛ وهو الأمر الذي كان الفارسي يشرحه, ويبينه للقارئ, ويبحث له عن نماذج في كلام العرب, ليقيس عليها ما يمكن أن ينشئ , أو يبني من نماذج , وأمثلة لغوية. ولن نجانف الصواب؛ إذا قلنا إن سيبويه : لم يكن يقصد وجهة مغايرة، حين نص على ذلك فقال:(هذا باب افتراق فعلت وأفعلت في الفعل للمعنى). وهو الباب الذي قال فيه:(تقول: دخل وخرج وجلس. فإذا أخبرت أن غيره صيره إلى شيء من هذا قلت : أخرجه وادخله وأجلسه، وتقول: فزع وأفزعته, وخاف وأخفته, وجال وأجلته,فأكثر ما يكون على فعل, إذا أردت أن غيره ادخله في ذلك يبنى الفعل منه على أفعلت). [20]

إن أبا علي الفارسي على الرغم من تداولية التمازج, وشيوع التداخل بين الموضوعات على عصره, حتى كان التصريف إنما يبحث ضمن النحو لا غير؛ فإنه - الفارسي - اختار لدراسته منهجا, مبتكرا لبحثه أسلوبا, تمثل في حصرا لقضايا التصريفية . محاولا إفراد التصريف على عكس معاصريه . بمصنف ودراسة مستقلة.

وهو أمر نلاحظه في كتابه التكملة, الذي جاء كتابا تصريفيا, على الرغم من وجود إشارات تتعلق بغير التصريف في ثنايا البحث ومحتوى التكملة.، من ذلك مثلا قوله:(قال الخليل: إنما قالوا: مرضى وهلكى وموتى وجربى وحزنى, ونحو ذلك لان هذه الأشياء, أمور ابتلوا بها وادخلوا فيها وهم لها كارهون. فصار بمنزلة المفعول به نحو جريح وجرحى وعقير وعقرى وليس كذلك في اللفظ لان المريض مثل الظريف فكان حقه مراضا كما قال جرير:

وفى المراض لنا شجو وتعذيب

وقد قالوا: في الهالك هلاك وهالكون كما يجب في القياس. [21] فقد استعمل مصطلح المفعول به وهو مصطلح نحوى وليس من التصريف في شيء ,ليتبين لنا أن صلة النحو بالتصريف قوية وواردة في التكملة ولا يمكن تجاهلها بحال من الأحوال.

إنّ الفارسي إذ يفعل ذلك إنما يسير على سنن أقرانه من علماء اللغة على عصره فقد وقفنا على مصطلحات نحوية في ثنايا التكملة كمصطلحات (الإعراب)(الرفع) (النصب)(الجر)(حذف النون) فقد قال في التكملة: "والأسماء التي على ثلاثة أحرف كلها على اختلاف أبنيتها تجتمع في التحقير على بناء واحد . ويقع الإعراب فيه على حرف الإعراب الذي بعد الياء ".[22] ويقصد بذلك أن الأسماء المصغرة من نحو(رجل) و(جمل) تصغر وتعرب بإثبات حركة الإعراب على الحرف الذي بعد الياء. ولنا في نحو:(دخل رجيل) نقول: رجيل فاعل مرفوع بضمة ظاهرة على اللام. وفى نحو (ركبت جميلا) نقول : جميلا مفعول به منصوب بفتحة ظاهرة على اللام.

كما قال أثناء حديثه عن تحقير ما لحقته علا مة التأنيث:(علامة التأنيث علامتان: التاء والألف. فالتاء إذا كانت في اسم ثبتت في التحقير فلم تحذف قل عدد حروفه أو كثر كما لا يحذف الاسم المضموم إلى الصدر من الاسمين اللذين ضم أحدهما إلى الآخر نحو حضرموت ويكون ما قبلها مفتوحا أو في موضع فتحة تقول في ثمرة: ثميرة وفى سلمة سليمة وفى قطاة ونواة: قطيه ونوية وكذلك قرقرة قريقرة.). [23]

نلاحظ هنا استعمال الفارسي لمصطلحات نحوية مفتوحا أو في موضع فتحة والفتحة من تعاريف النحاة ويقصد هنا أن نحو ثمرة بفتحة على الثاء والميم والراء إذا صغرت كانت ثميرة بضم الثاء وفتح الميم والراء وكذلك في سلمة بفتح السين واللام والميم سليمة بضم السين وفتح اللام والميم .

ولعل الدارس لن يستغرب صلة النحو بالتصريف عند أبى علي الفارسي إذا قرأ التكملة, ورأى بها مصطلحات نحوية شبيهة بما قدمنا؛ فقد ذكر الرفع والنصب والجر, كما قدمنـــا, ففي باب إضافة الاسم المنقوص وغير المنقوص إلى ياء المتكلم قال : "وأما غير المفرد فالمثنى والمجموع تقول إذا أضفت المثنى إلى هذه الياء في الرفع: هذان غلاماي . وفى النصب والجر أرسلت غلامّي وبغلامّي. والجمع المكسر بمنزلة المفرد في هذه الإضافة. فأما الجمع الذي على حد التثنية فإنه في الإضافة إلى هذه الياء في الأحوال الثلاث على صورة واحدة وذلك قولك: هؤلاء مسلمي وصالحي, وأكرمت مسلمي وصالحي, وعجبت من مسلمي وصالحي. أما في موضع الجرو النصب فلأنك لما حذفت النون من مسلمين للإضافة التقت الياء التي قبل النون مع ياء الإضافة فأدغمت فيها".[24]

يتبين من خلال النصوص السابقة أن أبا علي الفارسي لم يكن أبدا بدعا من اللغويين القدامى, ولم يخرج عن مألوف دراستهم ولا سيما حين يتعلق الأمر بتوظيف المصطلحات لبيان القاعدة التصريفية التي هو بصدد شرحها، وعلى الرغم من ذلك كله فان الرجل صاحب فضل لا ينكر في فصل بعض الموضوعات بعضها من بعض. و لم تكن صلة النحو بالتصريف عائقا بين تقليده لمعاصريه وبين منهجه الذي سلكه لفرز الفرعين بعضهما عن بعض.

إنّ كتاب التكملة لأبي علي الفارسي كتاب تصريفي وسيبقى كذلك على الرغم من تلك الملاحظات التي عرضناها آنفا, والتي ذكرنا فيها الصلة بين الفرعين(النحو) و (التصريف) عنده. ولن يكون ذلك عيبا يقلل من القيمة التصريفية للتكملة. وبخاصة إذا قارنا التكملة بكتابين كان لهما اثر بين في المسار اللغوي عند القدماء, ونعني بهما: الكتاب لسيبويه؛ والخصائص لآبى عثمان بن جني. فقد كانت الموضوعات متداخلة عند سيبويه, كما كانت المباحث التصريفية في الكتاب لصيقة بمباحث النحو إلى درجة أن القارئ يعتقد أنهما موضوع واحد. وهو ما يمكن أن نتلمسه بوضوح وجلاء في الجزأين: الثالث, والرابع من الكتاب، من ذلك مثلا قول سيبويه: "هذا باب تكسير الواحد للجمع). وهو الباب الذي جاء فيه(أما ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف وكان (فعلا) فانك إذا ثلثته إلى آن تعشره فان تكسيره (افعل) . وذلك قولك: كلب, وأكلب, وكعب , وأكعب, وفرخ, وأفرخ, ونسر, وأنسر". [25] ويقصد بهذا أنّ الأسماء التي على وزن (فعلا) بفتح الفاء وسكون العين، مثل كلمات: كلب, وكعب, وفرخ, ونسر. إذا اردنا بها عددا فوق الثلاثة إلى العشرة كانت صيغها (افعل) بفتح الألف, وسكون الفاء وضم العين. أكلب, وأكعب, وأفرخ, وأنسر.

كما قال : "وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فعلا) فهو بمنزلة الفعل؛ لأنه قليل مثله, وهو قولك: عنق وأعناق, وطنب وأطناب, وأذن وآذان".[26] وهو يريد بذلك أن الأسماء التي على وزن (فعل) بضم الفاء والعين. تجمع على وزن أفعال أعناق, وأطناب وآذان، ثم جاء كلام سيبويه بعد هذه النصوص والى نهاية الجزء الرابع تقريبا كله كلاما تصريفيا. وإذا كان الكتاب . وهو قرآن النحو كما يسمونه . لا يخلو من الخلط والمزج بين الموضوعين :(نحو)(تصريف) فان ملاحظة هذا الخلط وروده في التكملة أمر طبيعي وغير مضر. لتداخل الفرعين وتمازجهما واختلاط بياناتهما, وان كان الخلط, اقل حدة, والتمازج, اقل ورودا, في التكملة فان ذلك يعد تثمينا لمباحث الفارسي؛ وقدرته على اتباع منهج منظم, والتزامه بأسلوب قل وجود مثله عندا للغويين المعاصرين له .

إن التصريف يشكل مقدمة ضرورية لدراسة النحو يتضح ذلك في نحو قولنا "الطالب سامع المحاضرة"، حيث لا يمكننا معرفة الوظيفة النحوية لكلمة (المحاضرة) إلا إذا عرفنا أن كلمة(سامع) هي اسم فاعل,أي معرفة البناء التصريفي لكلمة(سامع) لنعرف تبعا لذلك موقع كلمة (المحاضرة) من التركيب. ليكون التصريف وسيلة (لمعرفة أنفس الكلم الثابتة, والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة؛ ألا ترى أنك إذا قلت: "قام بكر, ورأيت بكرا ومررت ببكر" فإنك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العوامل. ولم تعرض لباقي الكلمة.

وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف, لأن معرفة ذات الشيء الثابت أصلا لمعرفة حاله المتنقلة إلا أن هذا الضرب من العلم لما كان عويصا صعبا بدئ قبله بمعرفة النحو, ثم جيء به بعد, ليكون الارتياض في النحو موطئا للدخول فيه[27]. فالتصريف على رأي بن جني ضروري بل "التصريف أقرب إلى النحو". ومبرر لوجوده ضمنه، وقد يكون ذلك سببا قويا لبحث التصريف ضمن النحو ,وتداخله معه. في الكتاب والتكملة والخصائص، فقد بحث أبو الفتح عثمان بن جني؛ موضوعات اللغة متداخلة ومتبادلة للمواقع في كتاب الخصائص حيث كان يذكر قضايا صوتية الى جانب قضايا تصريفية، بل قد يتحول من الحديث عن واحد منهما إلى الحديث عما يتعلق بمباحث تركيبية أو دلالية أو فقهية لغوية.

تبين لنا من خلال قراءة الخصائص أن المؤلف . عثمان بن جني . قد عالج الموضوعات اللغوية متداخلة, وان الحديث عن ظاهرة معينة من الظواهر اللغوية كان يجبره لتفصيل بياناتها على الحديث عما يتعلق بها متتبعا قضاياها عنصرا عنصرا فتداخلت الموضوعات عنده، وهو ما يدل على سعة معارفه, ودقة حصره للموضوعات التي يعالجها دون النظر إلى تباين انتماءاتها منهجيا، وهو أسلوب كان الدارسون جميعا يعملون به على تباين معارفهم واختلاف مشاربهم.

الهوامش:

• هو أبو علي الحسن الفارسي الفسوي، ولد سنة 288هـ بمدينة فسا ببلاد فارس، نشأ الفارسي بفسا ودرس بها، ثم رحل إلى بغداد سنة 307هـ، أين عكف على طلب العلم، تجول في كثير من البلدان مثل طرابلس و الشام سنة 377هـ أين لقيه ابن جني وفي سنة 341هـ استقدمه سيف الدولة، عاد أبو علي الفارسي إلى فارس أين صحب عضد الدول، توفي الفارسي في بغداد سنة 377هـ .

أخذ الفارسي النحو عن جماعة من أعيان أهل هذا الشأن منهم أبو إسحق الزجاج (ت 311هـ)، و أبو بكر بم السّراج (ت 316هـ)، و أبو بكر الخيّاط (ت 320هـ)،كما أخذ عن محمد بن دريد (ت 321هـ)، والأخفش الأصغر (ت315هـ).

كان لتنقل الفارسي بين البلدان صدى كبير لدى الجميع ممن احتكوا به، فقد برع من تلاميذه، أبو الفتح عثمان بن جني الذي صحبه أربعين سنة،9 وعلي بن عيسى الربعي (ت420هـ) وهو شارح الإيضاح، و نجد أبو طالب العبدى (ت 406هـ)، وأبو الحسين محمد بن الحسين الفارسي النحوي (ت421 هـ) وهو ابن أخته. رحل الفارس عن الدنيا تاركا لنا ميراثا غزيرا و مصنفات لم يسبق إلى مثلها منها: كتاب أبيات الإعراب، وكتاب أبيات المعاني، وكتاب الاغفال، وكتاب الأخبار في المعاني، وكتاب الإيضاح العضدي، وكتاب التكملة.

1 - السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحويين، ج1، ص496، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية لبنان، ط1، 1964م.

2 - صالح فاضل السمرائي، الدراسات النحوية و اللغوية عند الزمخشري، ص 34، دار عمار للنشر و التوزيع، الأردن ط1، 2005م.

3 - الفارسي، التكملة، تح: حسن فرهود، ص16، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1984.

4 - الفارسي، التكملة، ص16.

5 - الفارسي، التكملة، ص16

6 - الآية 52 من سورة النور.

7 - صالح بلعيد، الصرف والنحو، ص 48 دار هومه للطباعة والنشر الجزائر 1988.

8 - انظر ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، ص66 وما بعدها تصحيح عبد المتعالي، مطبعة على صبيح وأولاده القاهرة، 1953.

9 - حاشية ابن حمدون بن الحاج على شرح المكودى لألفية ابن مالك، ج2 ص 169 مطبعة حجازي القاهرة.

10 – التكملة، الفارسي، ص4.

11 - المصدر نفسه، ص4.

12 - خالد بن سعود، القرارات النحوية والتصريفية، ص369 - دار التدمرية ط1 الرياض 2003.

13 - عمر أبو حفص الزموري، فتح اللطيف ديوان المطبوعات الجامعية ط1. 1991.

14 - ابن جني، الخصائص، ج 1، ص33، تح محمد علي النجار دار الهدى، ط2، بيروت.

15 - ينظر, ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، ص 61 وما بعدها.

16 – الفارسي، التكملة، ص 114.

17 – ينظر المصدر نفسه، ص 17.

18 – المصدر نفسه، ص 10.

19 – ابن جني، الخصائص، ص153.

20 – سيبويه، الكتاب، ج4، ص 55، تحقيق عبد السلام هارون ، ط2 ، مطبعة الخانجي، القاهرة،1977.

21 – الفارسي، التكملة، ص 189.

22- المصدر نفسه، ص 200.

23 - المصدر نفسه، ص 200.

24 - المصدر نفسه، ص 49.

25 - سيبويه، الكتاب، ص 567.

26 - المصدر نفسه، ص 574.

27 - ابن جني، المنصف، ج1، ص4، تحقيق جماعة من الأساتذة ط،1، مطبعة البابى الحلبي، مصر.

قائمة المصادر والمراجع:

1- القرآن الكريم، رواية ورش.

2- بلعيد صالح، الصرف والنحو، دار هومه للطباعة والنشر الجزائر 1988م.

3- ابن جني أبو الفتح، الخصائص، ج 1، تح محمد علي النجار دار الهدى، ط2، بيروت.

4- ابن جني أبو الفتح، اللمع في العربية، تح: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر عمان، 1977م.

5- ابن جني أبو الفتح، المنصف، ج1، تحقيق جماعة من الأساتذة ط،1، مطبعة البابى الحلبي، مصر

6- ابن حمدون بن الحاج، حاشية على شرح المكودى لألفية ابن مالك، ج2، مطبعة حجازي القاهرة.

7- بن سعود خالد، القرارات النحوية والتصريفية، ص369 - دار التدمرية ط1 الرياض 2003.

8- الحموي ياقوت، معجم الأدباء،مج2، دار الكتب العلمية لبنان، ط1، 1991م.

9- الخفاجى ابن سنان، سر الفصاحة، تصحيح عبد المتعالي، مطبعة على صبيح وأولاده القاهرة، 1953

10- راوي صلاح، النحو العربي نشأته وتطوره، دار غريب القاهرة، 2003م.

11- الزموري عمر أبو حفص، فتح اللطيف ديوان المطبوعات الجامعية ط1. 1991.

12- سيبويه عمرو بن عثمان، الكتاب، ج4، تحقيق عبد السلام هارون ، ط2 ، مطبعة الخانجي، القاهرة،1977.

13- السمرائي صالح فاضل، الدراسات النحوية و اللغوية عند الزمخشري، دار عمار للنشر و التوزيع، الأردن ط1، 2005م.

14- السيوطي جلال الدين، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحويين، ج1، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية لبنان، ط1، 1964م.

15- الصالح صبحي، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين بيروت، ط1، 1960م

16- الفارسي أبو علي، التكملة، تح: حسن فرهود، ص16، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1984.

17- الميلاني محمد، شرح المغني في النحو، تح: عبد القادر الهيتي، منشورات جامعة قاريونس بنغازي ط1998،1م.